

13 May 2004
Arabic
Original: English

حلقة العمل الدولية المعنية بالتقييم العالمي
لحالة البيئة البحرية

إنشاء عملية منتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على
الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية
التعليقات الواردة بشأن مشروع الوثيقة الذي أعده فريق الخبراء

موجز

التعليقات الواردة أدناه مقتطعة من التعليقات ذات الصلة على مشروع الوثيقة الذي أعده فريق الخبراء والوارد في الوثيقة A/AC.271/WP.1. وقد قدمت هذه التعليقات عملاً بالفقرة ٦٤ (ب) من قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥٨. ووردت هذه التعليقات من فرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا وباكستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. كما وردت من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومن المكتب الهيدروغرافي الدولي نيابة عن المنظمة الهيدروغرافية الدولية، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والمعهد الدولي للمحيطات. ويمكن الرجوع إلى النص الكامل للتعليقات على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار (<http://www.un.org/depts/los/index.html>).



أولا - التعليقات المقدمة من الدول

ألف - فرنسا

١ - العملية المفضية إلى إنشاء الآلية، استنادا إلى وثائق وقرارات الجمعية العامة، لا يكاد يوجد عليها أي اعتراض. فضلا عن ذلك، فللاآلية هدف مشروع وهو: إتاحة معلومات موثوق بها وموضوعية عن حالة البيئة البحرية العالمية.

٢ - ومع ذلك، فالمقترح يكشف عن هيكل مركب ومعقّد، القصد أن يعتمد على الهياكل الإقليمية أو الوطنية، في حين توجد بالفعل منظمات مختصة على الصعيد الإقليمي، هي كما يلي: شمال شرق المحيط الأطلسي (اتفاقية أوسلو وباريس لحماية البيئة البحرية في شمال شرق المحيط الأطلسي)، ومنطقة بحر البلطيق (اتفاقية حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق (اتفاقية هلسنكي))، ومنطقة البحر الكاريبي، (اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الأوسع (اتفاقية كارتاخينا))، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (خطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط)، ومنطقة المحيط الهادئ (برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ) ومنطقة المحيط الهندي (نيروبي). ومن ثم فإن القيمة المضافة للهيكل الجديد محدودة فيما يبدو، لا سيما بالنظر إلى التكاليف التشغيلية المقدرة للآلية، والتي تناهز ٤٠ مليون دولار لفترة خمس سنوات، عدا برنامج بناء القدرات.

٣ - وبالتالي، فإنه يبدو من الأفضل، لدواعي الكفاءة والاقتصاد، الاعتماد على ما هو موجود بالفعل، وتعزيز الصكوك التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بل وربما إنشاء هيئة للتنسيق بينها في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، انتظارا لإنشاء الإدارة البيئية المقبل الذي نصبو إليه.

باء - أيسلندا

٤ - تعلق أيسلندا آمالا كبيرا على التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، فيإمكان هذه العملية أن تسهم بصورة كبيرة في التنمية المستدامة، وتوفر للمجتمع الدولي سبل رصد وتقييم حالة البيئة البحرية بصورة منتظمة ومنظمة.

٥ - وفي رأي أيسلندا، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية هو تحسين معرفتنا بالاتجاهات في مجال التلوث البحري والتدهور المادي للبيئة البحرية وأن يوفر توجيهها واضحا للحكومات بشأن المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالتخفيف من هذه الآثار. وفي ضوء ذلك، تعتبر أيسلندا التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية متدي مناسباً لتنفيذ المادة ٢٠٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٦ - ويشكل التقرير الوارد في الوثيقة A/AC.271/WP.1 أساسا طيبا لإجراء تبادل لوجهات النظر بين الحكومات في حلقة العمل الدولية. وفي الوقت ذاته، يساور أيسلندا القلق، بسبب جملة أمور، منها الطريقة غير المركزة التي أدرجت بها مسألة إجراء تقييم لحالة الموارد البحرية الحية في التقرير.

٧ - وقد استند قرار إنشاء العملية المنتظمة إلى الاعتراف الواسع النطاق بأن البيئة البحرية معرضة على نحو خاص للتدهور المادي والتلوث. وقد رحبت أيسلندا بالتركيز في بداية المناقشات المتعلقة بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية على التلوث البحري، ولا تزال ترى أن هذه المسألة من المسائل ذات الأولوية في إطار التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

٨ - وتدرك أيسلندا الاهتمام المتزايد باستخدام نهج النظم الإيكولوجية في تقييم حالة البيئة البحرية. وسيتطلب ذلك أن يضم التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية جميع أبعاد النظم الإيكولوجية البحرية، بما فيها البيئة المادية والكيميائية، والأحياء، والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية.

٩ - وعلى الصعيد العالمي، فإن هذه الجهود المتعلقة بالموارد البحرية الحية تُعنى بها بالفعل منظمة الأغذية والزراعة، فتبني، حسب الاقتضاء، على ما أسهمت به الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية ذات الصلة. والقيام بمجهود مستقل ومزدوج في إطار التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية يمكن أن يصرف الاهتمام والموارد التي تشتد الحاجة إليها عن تحديات ذات أولوية مثل التدهور المادي للبيئة البحرية وتلوثها. وبناء عليه، لا ترى أيسلندا "قيمة مضافة" كبيرة، إن وجدت، في إدراج حالة الموارد البحرية الحية ضمن نطاق التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

١٠ - وعلاوة على ذلك، ينبغي لتقارير التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية أن تخضع للاستعراض من جانب الحكومات. وهذا عنصر هام لضمان النوعية. وينبغي اتخاذ الترتيبات من أجل أن تؤخذ في الاعتبار الكامل تعليقات الحكومات قبل إتمام التقرير.

١١ - وتشير الفقرة ٤٦ إلى تقديم تقارير من جانب التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية "عن أنشطته" إلى الحكومات من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. بيد أنه ليس واضحا كيف ستقدم نتائج التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية إلى الحكومات. وتشير الفقرة ٣٨ بشأن الاعتبارات المتعلقة بالميزانية إلى ضرورة الاستثمار في "سبل مناسبة للتنسيق والتجميع والاستعراض وإجراء الحوار مع صناعات السياسات". ونحن نقترح أن يتم ذلك عن طريق الجمعية العامة والعملية التشاورية غير الرسمية. وينبغي تقديم الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسة إلى الحكومات والموافقة عليها بتوافق الآراء.

١٢ - وبالمثل، ينبغي الاستناد إلى العملية التشاورية غير الرسمية بصفة استشارية من جانب التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية لدى إعداد كل تقييم منظم.

جيم - نيوزيلندا

١٣ - تؤيد نيوزيلندا إنشاء عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، ونوافق على وجود حاجة ملحة لإجراء التقييم.

١٤ - وتتفق مع الأهداف والنطاق المبيّنين في الورقة، ونوافق على أنه ينبغي أن يستند التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية قدر الإمكان إلى الأعمال والمؤسسات القائمة.

١٥ - وتوافق نيوزيلندا على أن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية ينبغي أن يشمل المحيطات من المياه الساحلية إلى أحواض المحيطات.

١٦ - وترى نيوزيلندا أنه ينبغي إدراج المعلومات والمسائل المتعلقة بمصائد الأسماك ضمن التقييم العالمي. ونعتقد أن معنى ومضمون التقييم سينتقص منهما إلى حد كبير غياب المعلومات والمسائل المتعلقة بمصائد الأسماك.

١٧ - وتفضل نيوزيلندا أن يتبع التقييم العالمي نهجاً مركزياً لا إقليمياً. ونحن نلاحظ أن المقترح الحالي يميل ميلاً كبيراً نحو اتباع نهج إقليمي. ونرى أن ذلك دون المستصوب، إذ أن النهج الإقليمي يمكن أن يفضي إلى تضارب وفجوات في المعلومات فيما يتعلق بالأنواع المتداخلة المناطق أو الأنواع الكثيرة الارتحال أو الأنواع العالمية. وإذا ما اعتمد نهج مركزي فينبغي عندئذ إيلاء الاعتبار لبناء التقييم العالمي انطلاقاً من مجموعة من المناطق ذات الحدود المعينة إيكولوجياً بل وربما من أحواض المحيطات.

١٨ - وبالنظر إلى التركيز على اتباع نهج إقليمي فإننا نرى أنه لا بد أن يكون هناك مناقشة متعمقة بشأن إنشاء/تحديد مناطق مناسبة. ويشغل البال على وجه الخصوص تغطية مناطق أعالي البحار ومناطق تداخل الولايات. أما النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي طُرحت كمرشح محتمل للحدود الإقليمية فيبدو أنها محدودة من حيث نطاق شمولها ومقصورة إلى حد بعيد على الأرفق القارية، مما يترك مسألة أعالي البحار دون حسم.

١٩ - ويثير قلقنا أيضاً أن النهج الإقليمي سيكون باهظ التكلفة وصعباً من الناحية الإدارية. ومنطقة الاهتمام الإقليمي لنيوزيلندا، وهي جنوب غرب المحيط الهادئ، منطقة شاسعة من المحيط ليس فيها إلا قليل متفرق من بلدان وأقاليم المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة، وكثير منها ذات موارد وحيات محدودة. ولدى النظر في نظام إدارة إقليمي مناسب لمنطقة اهتمامنا قد يكون من الأنسب الأخذ بمحدود جغرافية سياسية بدلاً من حدود إيكولوجية

محضة، على سبيل المثال منطقة أمانة جماعة المحيط الهادئ/برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

٢٠ - وتتصل بالقرار المتعلق بالحدود الإقليمية مسألة الإدارة والمسؤولية. ولا يبدو أن ذلك قد تناولته الورقة بما فيه الكفاية. ونحن نعيد التأكيد مرة أخرى على أن النهج لا بد أن يركز على الأعمال والمؤسسات القائمة.

٢١ - ويمكن توسيع نطاق تقييم التقييمات للنظر في الدروس المستفادة من عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

٢٢ - وليس من الواضح سبب اعتبار التقييمات المواضيعية جزءا من مرحلة الإنشاء للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. والغرض من التقييمات المواضيعية ليس متضمنا في الورقة مما يزيد من اللبس. ونقترح أن تيسر العملية المنتظمة لتقييم عالمي لحالة البيئة البحرية من التقييمات المواضيعية وتمكن لها لا أن تكون تلك التقييمات سابقة عليها. ونقترح أن تتفاوت التقييمات المواضيعية تفاوتا كبيرا بين المناطق حيث تتفاوت الأخطار والتحديات التي تواجهها إدارة المحيطات.

٢٣ - ويمكن أن تشمل الأعمال الأساسية اللازمة لتيسير تفسير وفهم التقييمات المواضيعية المقترحة ما يلي:

(أ) وضع نماذج للنظم الإيكولوجية والنمو ذات قدرة على التنبؤ، تتكامل مع النماذج الاجتماعية - الاقتصادية (إقليمية، وعلى صعيد أحواض المحيطات، وعالمية)؛

(ب) تصنيف وتوصيف الموائل البحرية (من النواحي الأوقيانوغرافية، والجيوفيزيائية، والكيميائية - الفيزيائية والهيدروغرافية، ومن ناحية التكوين البيولوجي، والوظيفة الإيكولوجية، والتوزيع المكاني والزمني) موضحة عليها الإضافات المكانية والزمانية للطبيعة ومدى وكثافة عوامل الإجهاد الناجمة عن النشاط البشري (انظر الفقرة ٢٣ من الورقة).

٢٤ - ونحن نوافق على أنه إذا ما أخذ بالنهج الإقليمي، فإن التقييم العالمي يتطلب إطارا مفاهيميا مشتركا لتعزيز إمكانية المقارنة فيما بين التقييمات الإقليمية. ولسنا على يقين من أن النهج المواضيعي هو الأمثل، لأنه لن يدعم بسهولة إجراء تقييم قائم على النظام الإيكولوجي لأولويات الأخطار/الإدارة الرئيسية. وربما يمكن النظر في وضع مجموعة متفق عليها من المتطلبات الدنيا من البيانات والمعلومات، إلى جانب معايير متفق عليها.

٢٥ - ومن شأن النهج المذكور أعلاه أن يسهل أيضا جعل التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية نظاما يعتمد على الاتصال الشبكي، سواء في شكل قاعدة بيانات مركزية أو كمدخل لمجموعة من قواعد البيانات الإقليمية أو حتى المحلية. ومن المهم، تفاديا لتكبد تكاليف زائدة، عدم اشتراط عرض المواد في أشكال تستلزم التحويل من الأشكال الحالية لقواعد البيانات، وإن كان التقدم المحرز في تطوير لغة مبسطة لترميز أشكال النصوص الحاسوبية البحرية (XML) سيسهل تبادل البيانات البحرية بأشكال مختلفة.

٢٦ - ونحن نتفق بوجه عام مع العملية المنتظمة المقترحة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، مع بعض التحفظات بشأن النهج المواضيعي والعنصر الإقليمي على النحو المبين أعلاه.

٢٧ - وتشمل مبادرات الحكومة المركزية لنيوزيلندا، التي يمكن أن تسهم بمعلومات محلية في التقييم العالمي، على سبيل المثال لا الحصر، برنامج مؤشرات الأداء البيئي، وتصنيف البيئة البحرية، ونظام المعلومات الوطني للتنوع البيولوجي المائي، ومشروع المحيطات لتوفير المعلومات اللازمة لوضع الأولويات الوطنية للإدارة والبحث.

دال - باكستان

٢٨ - لا تزال باكستان بصدد جمع مدخلات من وزاراتها ذات الصلة بشأن هذا الموضوع. غير أنه كقضية محددة يجب تناولها في التقييم الأول، يقترح الإشارة إلى كوارث مثل حادثة السفينة تاسمان سيريت التي جنحت قرب ساحل كراتشي مما تسبب في انسكاب نفطي مقداره ٣٠.٠٠٠ طن وتدمير الحياة البحرية وشواطئ الاستجمام والمنافع المدنية في المنطقة المتأثرة.

هاء - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٢٩ - تؤيد المملكة المتحدة بقوة إنشاء عملية منتظمة للإبلاغ والتقييم على الصعيد العالمي، وهي العملية التي حظيت بالتأييد من قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧ على ضوء الالتزام المحدد الوارد في الفقرة ٣٦ (ب) من خطة جوهانسيرغ للتنفيذ. ونحن نرى أن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية آلية هامة لتمكين مقرري السياسات وأصحاب المصلحة بوجه عام من معالجة مشاكل البيئة البحرية بطريقة شاملة ومتكاملة.

٣٠ - ونرحب بنتائج اجتماع فريق الخبراء، التي استندت إلى النتائج التي توصل إليها اجتماعا ريكيافيك وبريمن السابقان، فضلا عن الاستعراض الذي قام به فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، باعتبارها نتائج توفر أساسا طيبا للغاية للمضي قدما في إنشاء عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية وفقا للقرار ١٤١/٥٧.

٣١ - ونحن نرحب أيضا بعقد حلقة العمل الدولية المعنية بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، بالاقتران مع الاجتماع القادم للعملية التشاورية المعنية بالمحيطات الذي سيعقد في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه. ونرى في ذلك فرصة للحكومات ووكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين للنظر بقدر من التعمق في نتائج اجتماع فريق الخبراء بهدف التوصل إلى فهم مشترك لما تستتبعه عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية ويهدف إنشاء العملية بنجاح بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ كما هو متوخى في القرار ٢٤٠/٥٨. ونحن نرى أن من المهم جدا في الحقيقة أن تقوم جميع الأطراف المذكورة في القرار ١٤١/٥٧ بدور كامل ونشط في إنشاء العملية المنتظمة، وبوسع حلقة العمل وما يعقبها من متابعة المساعدة على كفاءة ذلك.

٣٢ - وإزاء ذلك، ولأننا نود أيضا أن نبحث هذه المسائل مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي، فإننا نقدم الملاحظات العامة التالية.

٣٣ - أولا، إننا نرحب بالنهج الذي اتخذته التقرير والذي يشمل، في رأينا، جانبا كبيرا مما نعتبره المجالات الطرائقية الرئيسية الخمسة التي يلزم معالجتها لدى إنشاء عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية:

- تعريف ونطاق العملية المنتظمة
- علاقتها بأنشطة التقييم الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ وتفاعلها مع مقرري السياسات وأصحاب المصلحة
- الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك المساهمات المقدمة من المنظمات والوكالات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والترتيبات المتعلقة بإنشاء أمانة
- بناء القدرات والمشاركة الفعالة من جانب الخبراء من البلدان النامية

٣٤ - تحت هذه العناوين، التي نظن أن التقرير قد اتبعها بشكل مفيد، نرى أن هناك الكثير مما هو جدير بالثناء من حيث تضمينه مجالات أكثر تفصيلا، مثل الأهداف، والنطاق، والتواتر، والإطار المفاهيمي، والمواضيع، وتعريف المناطق، والسيناريوهات، والتنسيق، والتقييم العلمي.

٣٥ - ونحن نرحب أيضا بمفهوم الشروع في التقييم العالمي عن طريق عملية بدء مدتها سنتان تستند إلى تقييم للتقييمات. والواقع أننا نود أن نؤكد أهمية النظر إلى التقييم العالمي بوصفه عملية تدريجية، يمكنها أن تتطور وتقوى بمرور الزمن عندما يصبح مختلف أصحاب

المصلحة أكثر انخراطا في أعمالها، وعندما يجنون الفوائد ويعيدون توجيه البرامج ويقومون بتطويرها تبعا لذلك.

٣٦ - ونود أيضا أن نؤكد على نقطة شددت عليها المملكة المتحدة، إلى جانب زميلاتها في الاتحاد الأوروبي، ألا وهي الأهمية الحيوية لأن يبني التقييم العالمي على ما توصلت إليه التقييمات الإقليمية الجارية. ولذلك فإننا نرحب بأجزاء التقرير التي تؤكد على هذا البعد الإقليمي القائم. وبالتالي فإننا ننظر بعين الحذر إلى ما يمكن أن تكون إشارات إلى احتمال استخدام هياكل وآليات إضافية، مثل "مناطق التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية". ونحن نتطلع إلى توضيح هذه المسألة وغيرها من المسائل في حلقة العمل.

٣٧ - وفيما يتعلق باعتبارات التنسيق والميزانية، نرحب بالنظر إلى التقييم العالمي باعتباره معززا للتنسيق والتعاون المشتركين بين الوكالات ومعتمدا عليهما وضرورة تأمين الالتزام والتأييد المناسبين. ونعتبر التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية جزءا من عملية تحسين الطريقة التي يمكن بها للوكالات والجهات المانحة أن تستجيب معا على نحو أكثر فعالية للاحتياجات المحددة للبلدان وأن تحسن بالتالي من إدارة المحيطات على مختلف الصعد. وفي هذا السياق، ننظر إلى إشراك الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمحيطات المنشأ حديثا المقدم بالنيابة عن الأمين العام إلى جانب التغييرات الأخيرة الأخرى في التعاون فيما بين الوكالات في الدورة الأخيرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة باعتباره يوفر أساسا هاما لأعمال التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

٣٨ - وفيما يتعلق بالموارد عموما، نخطط علما بالميزانيات الإرشادية المرفقة بمشروع التقرير. ونسلم، كما يقول التقرير، بصعوبة وتعقد عملية التوصل إلى هذه الأرقام. وسيتعين علينا أن نمنع النظر في هذه الأرقام في سياق الكيفية التي يمكن بها إنشاء عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية والمضي في تنفيذها. وهذا، في رأينا، من شأنه أن يؤكد أهمية اتباع نهج تدرجي في إنشاء وتنظيم عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، وسيتمكن أيضا من النظر إلى مسائل الموارد نظرة تدرجية مماثلة.

٣٩ - وختاما، ففيما يتعلق بالسؤال المحدد الذي طرحتموه بشأن القضايا التي ينبغي للتقييم الأول أن يتناولها، يستنبط مما سبق اعتقادنا بأن ذلك سينتج عن تقييم التقييمات. ولا نريد أن نشجع على وضع قائمة على غرار قائمة المشتريات.

واو - الولايات المتحدة الأمريكية

٤٠ - نحن نتوقع أن تكون مناقشة التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بالاقتران مع عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية المقبلة بشأن المحيطات وقانون البحار

مناقشة واسعة النطاق. وإذا لا يغيب هذا عن البال، فإننا نفضل، بدلا من اقتراح تعليقات محددة بشأن تقرير الخبراء سرعان ما تدركها بسهولة المناقشات المقبلة، أن نؤكد على أهمية توجيه المناقشات ذاتها نحو نتائج تنهض بإنشاء التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. وفي هذا الاتجاه، تود الولايات المتحدة أن ترحب خصوصا بالعمل على تحديد العملية التي سيبدأ بها "تقييم التقييمات" والاتفاق عليها. وإننا لنرحب بمناقشة مسائل من قبيل من الذي سيقوم بتقييم التقييمات، وكيف سيتم اختيار هؤلاء ومتى سيبدأ هؤلاء أعمالهم.

٤١ - وفيما يتعلق بالسؤال الثاني بشأن القضايا المحددة التي يمكن أن يعالجها التقييم العالمي الأول لحالة البيئة البحرية، فإننا نعتقد أن المناقشة ستكون سابقة لأوانها في شهر حزيران/يونيه بل وقد تنتقص من عملية إنشاء التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بشكل عام. وباختصار، فإننا نفضل السماح لـ "تقييم التقييمات" بأن يقرر القضايا المحددة التي يمكن أن تعالج أولا، ومن ثم توفير الوقت المتاح المحدود للمناقشة لكي يركز على الشروع في عملية ناجحة لـ "تقييم التقييمات" وإنشاء عملية تقييم عالمي لحالة البيئة البحرية تكون شاملة بشكل ملائم.

ثانيا - التعليقات المقدمة من وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومن منظمات حكومية دولية أخرى

ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٤٢ - إننا نلاحظ أن مشروع الوثيقة لا يتضمن سوى إشارات محددة قليلة للغاية إلى فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، ودوره الممكن في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية وإسهاماته في هذا التقييم.

٤٣ - وقد أشارت الوثائق الأساسية ذات الصلة بشأن عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية والتي أعدت قبل اجتماع الخبراء صراحة وبالتحديد إلى فريق الخبراء المشترك. وهذه الوثائق الأساسية تشمل ما يلي:

- تقريرا الاجتماعيين المعقودين في ريكيافيك في عام ٢٠٠١ وفي برلين في عام ٢٠٠٢؛
- الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٣ المعنية بالتقييمات العالمية والإقليمية لحالة البيئات البحرية وبما يتصل بذلك من أنشطة علمية والمشاركة بين المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية؛

• تقرير الأمين العام (A/58/423) المقدم إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة (٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) الذي وصف مقترحات بشأن طرائق التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية؛ وتقرير الاستشاريين المعنون "استحداث برنامج للأمم المتحدة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية" (آذار/مارس ٢٠٠٤)، الذي أعد لغرض اجتماع الخبراء المعني بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، فإننا نلاحظ أن فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية نفسه يذكر صراحة اهتمامه بعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية واستعداده للمشاركة والمساهمة فيها في مختلف مراحل إعدادها وتنفيذها. ونحن نشير إلى النص ذي الصلة الوارد في تقرير عام ٢٠٠٣ للدورة الثالثة والثلاثين لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، وخصوصاً إلى المرفق الخامس الذي يتضمن رد رئيس الفريق على رسالة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣ بشأن الطرائق المقترحة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية (A/58/423)، المرفق الثاني، الفقرات ٢٩ إلى ٣٦).

٤٥ - ونود أن نؤكد من جديد بيانات منظمة الأغذية والزراعة المؤيدة لاضطلاع الفريق المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية بدور رئيسي في التقييم العالمي، على النحو الذي أُبلغ إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في آذار/مارس ٢٠٠٣ (A/58/423)، المرفق الثاني، الفقرات ١٥ إلى ١٧).

٤٦ - ومع مراعاة ما ذكر أعلاه، فإننا نقترح إيراد إشارات صريحة، إذا كان ذلك ممكناً، ومحددة (في النظر والمناقشات مستقبلاً) إلى الأدوار والمساهمات التي يمكن أن يقوم بها الفريق المشترك في مختلف الأنشطة والأفرقة المبينة في تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. وهذه المساهمات المحتملة من جانب الفريق المشترك يمكن أن تشمل ما يلي:

- المساعدة المستمرة في عناصر التصميم والبدء لعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية؛
- المشاركة في الفريق المعني بالتقييم العلمي العالمي؛
- إعداد استكمالات سنوية بشأن حالة البيئة البحرية؛
- تطوير دراسات تحديد النطاق ووثائق مكتملة بشأن التقييمات الموضوعية؛
- تقديم المساعدة العلمية، حسب الطلب، إلى مبادرات تصميم التقييمات الإقليمية، ومن بينها ما يتصل بذلك من جهود بناء القدرات؛

• ضمان النوعية، بما في ذلك عمليات الاستعراض من جانب النظراء.

٤٧ - وفيما يتعلق بالمحتويات العامة لمشروع الوثيقة، فإننا نلاحظ الإشارة المحددة إلى الفقرة ٣٦ الهامة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بيد إننا نرى أن هذه الإشارة المحددة والواضحة ينبغي إيرادها أيضا إلى القرارات ذات الصلة للجمعية العامة. ولا يزال من الممكن القيام بهذا، بإدراج هذه القرارات في مرفقات للوثيقة.

٤٨ - ومن الملاحظ أن التقرير لا يعرض الكثير من التوجيه بشأن تنظيم وإدارة المعلومات والمعرفة المتولدة من مختلف جهود التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية التي يتعين الاضطلاع بها على المستويين الإقليمي والعالمي. وهناك اقتراح بأن تعتبر الآليات القائمة، على سبيل المثال، أطلس الأمم المتحدة للمحيطات هي الأساس أو المرجع من أجل استحداث نظام لإدارة المعلومات والمعرفة المتعلقة بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

٤٩ - ونحن نلاحظ وجود إشارة محددة إلى مصائد الأسماك والمسائل محل الاهتمام بالنسبة لمصائد الأسماك ومنظمة الأغذية والزراعة، مثلما يرد في الفقرة ١٦ (التقييمات المواضيعية)، والفقرة ٢٢ (المواضيع) والفقرة ٢٣ (الأسباب) والفقرة ٢٤ (القوى الدافعة).

٥٠ - ونحن نود أن نوصي باعتبار الآثار البيئية الاصطناعية والطبيعية على موارد مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها ذات أولوية عليا بين المسائل المحددة التي ينبغي أن يعالجها التقييم الأول.

باء - المنظمة الهيدروغرافية الدولية

٥١ - إننا نعتقد أن حالة الهيدروغرافيا ورسم الخرائط الملاحية تعتبر عنصرا أساسيا في تقييم حالة البيئة البحرية. ذلك أن إجراء تقييم لمدى كفاية الخرائط الملاحية من أجل سلامة الملاحة سيحدد، بقدر ما، طابع تجارة النقل البحري وحجمها وتكاليفها. وفي هذا السياق، سيكون هذا التقييم أحد العوامل في تقييم القوى المحركة للنقل البحري وتطوير الموانئ المذكور في الفقرة ٢٤ من مشروع الوثيقة وهو عامل رئيسي في تقييم التنمية المستدامة للمنطقة. ويوفر التقييم أيضا دلالة على المخاطر التي تفرضها العمليات البحرية على نظام إيكولوجي بعينه. فالعمليات البحرية والإمكانات الناتجة فيما يتعلق بارتطام السفن بالأرض وحوادث التصادم وغيرها من الحوادث، إنما هي عوامل إجهاد ينبغي إدراجها في الفقرة ٢٣ من مشروع الوثيقة.

٥٢ - علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون البيانات الهيدروغرافية عنصرا أساسيا في تقييم تنمية المنطقة الساحلية خلاف تطوير الموانئ. ويشكل نطاق البيانات الهيدروغرافية ودقتها

الإطار المكاني لقياسات أخرى يتعين الاستشهاد بها وطبقة متاخمة هامة من أجل النمذجة الدينامية لعمليات المحيطات والسواحل. وتتطلب الخطط الهندسية الخاصة بالسواحل والمناطق المغامرة، وخطط التصدي للتلوث بيانات هيدروغرافية من أجل اتخاذ قرارات إدارية سليمة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالهيكل الإقليمي المتوخى لعملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، توجد لدى المنظمة الهيدروغرافية الدولية ١٤ لجنة هيدروغرافية إقليمية. ويرد في المرفق الأول قرار المنظمة الهيدروغرافية الدولية بشأن اللجان الهيدروغرافية الإقليمية، كما ترد في المرفق الثاني قائمة باللجان الهيدروغرافية الإقليمية وأعضائها ونطاق شمولها الجغرافي. ويرحب باستخدام أمانة التقييم العالمي لهذا النموذج حيثما تجده قابلاً للتطبيق.

٥٤ - والمنظمة الهيدروغرافية الدولية منعمكة في مراجعة شاملة لمنشورها الخاص المعنون "حالة الهيدروغرافيا ورسم الخرائط الملاحية، على نطاق العالم". وهذا التقييم سوف يعاون المنظمة المذكورة في تحديد أولوياتها بشأن جهود بناء القدرات وسوف يبين لمقرري السياسات من الدول الأعضاء في المنظمة الهيدروغرافية الدولية الوجهة التي ينبغي أن توجه إليها مواردهم. وسوف تصبح نتائج هذه المراجعة في متناول "تقييم التقييمات" ومماثلة تقييم مواضيعي يستكمل باستمرار بآخر التطورات يسهم في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

٥٥ - وبسبب الأهمية الأساسية والطاغية للبيانات والنواتج الهيدروغرافية، خصوصاً مثل الإطار المكاني للبيئة البحرية، ينبغي إضافة قدرة الدول النامية على جمع بيانات هيدروغرافية كافية واستكمالها ضمن اعتبارات بناء القدرات في الفرع الخامس من مشروع الوثيقة. وقد أبرزت عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية الرابعة بشأن المحيطات وقانون البحار بناء القدرات من أجل إعداد خرائط ملاحية باعتبار ذلك واحداً من بندين محددتين في جدول أعمالها. وترحب المنظمة الهيدروغرافية الدولية بهذا التركيز وتشجع على التوسع فيه بإدراج تقييم البيانات والنواتج الهيدروغرافية كجزء أساسي في التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية.

جيم - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٥٦ - يسرنا أن نبعث إليكم ببعض المعلومات حول الأعمال التي اضطلعت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي يمكن استخدامها في مزاولةكم المعتادة بشأن الإبلاغ والتقييم:

(أ) منشور تصدره كل سنتين لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن "استعراض مصائد الأسماك في بلدان منظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي“، وهو يتضمن وصفا اجتماعيا - اقتصاديا لحالة قطاع صيد الأسماك البحري في بلدان المنظمة؛

(ب) عناصر فنية لبرنامج العمل العادي للجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهي تستقصي مختلف الجوانب في نظم إدارة مصائد الأسماك في بلدان المنظمة (وتشمل مسائل الأولوية الحالية: الصيد غير المشروع، وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتحويلات المالية الحكومية؛ واستخدام الأدوات الاقتصادية في إدارة مصائد الأسماك؛

(ج) استعراض منهجي للمسائل البحرية في استعراضات أداء البيئة في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك فحص التلوث البحري الناشئ من الأرض والأنهار والبحار؛ ومنع الانسكابات والتخفيف من آثارها؛ وإدارة الموارد البحرية (مصائد الأسماك وغيرها)؛ وتنفيذ الالتزامات الدولية.

ثالثا - تعليقات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

٥٧ - تابعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن كثب، من خلال شعبة التنمية المستدامة التابعة لها، التطورات التي أفضت إلى التوصية بإنشاء عملية منتظمة للتقييمات البحرية على الصعيد العالمي منذ ابتداء المناقشة أثناء الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة عام ١٩٩٩. وقد شاركنا، منذ انعقاد الدورة السابعة ومرورا بلقمتي العمل التقنيتين المعقودتين في ريكيافيك (٢٠٠١) وفي برمين (٢٠٠٢) وأخيرا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢، في جميع المناقشات ذات الصلة التي أدت إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وما تلاه من مقررات الجمعية العامة لإنشاء عملية لتقييم حالة البيئة البحرية على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٠٤. ولهذا، فإن الإدارة تؤيد تأييدا كاملا هذا الهدف وكذلك الأعمال التحضيرية الرائعة التي اضطلعت بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار استجابة لقراري الجمعية العامة ١٤١/٥٧ و ٢٤٠/٥٨. وكما تعلمون، فإن الموظفة الأقدم المسؤولة عن مسائل المحيطات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شاركت أيضا في المشاورات المشتركة بين الوكالات التي عقدت في باريس بشأن تقييم حالة البيئة البحرية على الصعيد العالمي في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وحضرت أيضا بصفة مراقبة اجتماع فريق الخبراء الذي عقده شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في آذار/مارس ٢٠٠٤. وتتطلع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كشريك مع شعبة شؤون المحيطات وقانون

البحار في تقديم الخدمات الفنية لعملية الأمم المتحدة التشاورية بشأن المحيطات، إلى إجراء مناقشة كاملة لمشروع الوثيقة من جانب الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة.

٥٨ - وفيما يتعلق بمسائل محددة تتصل بإنشاء عملية التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، يجدر بالذكر أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لجنة التنمية المستدامة، بحكم طبيعة الولايات المناطة بنا، ستكونان مستعملتين للتقييمات أكثر من منتجتين لها، ولهذا فإننا سنترك الأمر للخبراء في العلوم البحرية لإسداء النصح إلى الدول الأعضاء بشأن الآثار المترتبة على مختلف الخيارات والأطر المفاهيمية التي نوقشت في مشروع الوثيقة. ولكن فيما يتعلق بالمسائل المحددة التي يتعين أن يتناولها التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، نود أن نبرز النقطة التي طرحها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي وضعها (انظر الفقرة ٣٦ (ب)) والتي تكررت في قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧ (انظر الفقرة ٤٥) بأن تتضمن عملية الإبلاغ والتقييم على الصعيد العالمي لحالة البيئة البحرية "الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، الحالية والمنظورة على السواء، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية الحالية". ومن المسلم به أن هذه ولاية كبيرة للغاية، وتنطوي على توسع في نطاق كثير إن لم تكن جميع أعمال التقييم البحري الحالية. بيد أننا نرى أن أهميتها تعتبر بالغة الأهمية لقيمة عملية التقييم العالمي.

٥٩ - ولهذا يترأى لنا أن مشروع التقرير يمكن أن يشير بشكل أوضح إلى الكيفية التي ستعالج بها الجوانب الاجتماعية الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، هناك في الفرع المعنون "الإطار والعملية"، حاشية للفقرة ٨ توضح أن مصطلح "علمي" في جميع أجزاء التقرير يشمل كلا من العلوم الطبيعية والاجتماعية. ونود أن نقترح توسعا في الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية في النص ذاته. وفي الفقرة ١٦، تتضمن قائمة "التقييمات المواضيعية" بالفعل استعراض منهجيات التقييم الاجتماعي - الاقتصادي لخدمات النظام الإيكولوجي البحري، ومع ذلك، فهذا يشار إليه كمسألة ممكنة فحسب، وهو أيضا ليس وجهة النظر الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة التي يقصدها قرار التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ونحن بالتأكيد نلاحظ أن عبارة "الفوائد والاستخدامات الاقتصادية والاجتماعية" مدرجة كموضوع من المواضيع الأربعة العامة والمتشابهة الواردة في الفقرة ٢٢ (إطار العمل المفاهيمي)، بيد أننا نرى أن الأهمية التي أولتها الدول الأعضاء إلى هذا أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي الجمعية العامة، تتطلب المزيد من الدراسة في الأجزاء الأولى من الوثيقة.

رابعاً - تعليقات المعهد الدولي للمحيطات

٦٠ - سيكون في مقدور شبكة المعهد الدولي للمحيطات أن تسهم في تقييم البيئة البحرية في عدة ميادين هي:

(أ) **التدريب وبناء القدرات:** للمعهد الدولي للمحيطات ربع قرن من الخبرة في مجال توفير برامج للتدريب وبناء القدرات تتسم بالفعالية من حيث التكلفة وتشمل جميع مجالات العلم والسياسات. ولشبكة المعهد الدولي للمحيطات سجل مشهود له في تنظيم دورات تدريبية مواضيعية قصيرة بشأن عدد وافر من المواضيع. ويمكن أن تركز هذه القدرة على التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية تلبية لاحتياجات التدريب وبناء القدرات على جميع الصعد خلال المرحلة الأولى والمراحل التالية لها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تركز برامج التدريب في مجال إدارة المحيطات التابعة للمعهد الدولي للمحيطات عدداً معيناً من ساعات الاتصال للتدريب على التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، كجزء من مناهجه الدراسية الشاملة في ميدان إدارة المحيطات. وسيلبي هذا النشاط، فضلاً عن دورات المعهد الدولي المواضيعية المتعلقة بالتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية، التي ستنظم على الصعيدين الإقليمي والوطني، تلبية وافية الحاجة إلى "سمة دائمة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية تفصل تبعاً لاحتياجات كل منطقة"؛

(ب) **المشاورات مع أصحاب المصلحة على امتداد المرحلة الأولى وما بعدها:** تتوافر لدينا القدرة، من خلال الحضور الدولي للمعهد وشبكته الراسخة، على توفير روابط فعالة من حيث التكلفة بين كل العناصر المعنية وعلى جميع الصعد للمساعدة على كفاءة ألا يوضع التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية بطريقة سليمة وحسب، وإنما أن يظل ذا صلة بوضع السياسات أيضاً. وسيكون في مقدورنا، من خلال مراكزنا العاملة على الصعيدين الوطني والمحلي، ومن خلال قنواتنا الراسخة للاتصال مع منظومة الأمم المتحدة والعديد من الهيئات الحكومية الدولية على الصعيد الدولي والإقليمي، أن نضفي على التقييم العالمي درجة عالية من "التحقق العيني" بطريقة موثوقة وفعالة من حيث التكلفة؛

(ج) **آثار تدهور المناطق الساحلية والموائل على صحة البشر ورفاههم وسلامتهم:** اكتسبت شبكة المعهد الدولي للمحيطات سمعة حسنة في مجال إسداء المشورة للحكومات بشأن بناء القدرات والأمن على الصعيد الإقليمي (كما هو الشأن مثلاً بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين)، وتنظيم حلقات العمل والمؤتمرات بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والسياحة الإيكولوجية، وتقييم المخاطر. وسيكون في استطاعة

المعهد أن يسهم في تقييم الحالة الراهنة للشعب المرجانية والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها البيئة البحرية والساحلية للمجتمع.

٦١ - وخلاصة القول إننا ننتظر بلهفة وثيقة ختامية ونتوقع أن يتسع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمعهد الدولي للمحيطات ليشمل أنشطة التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ولقد أحطت علما مع التقدير بتوصية صادرة عن فريق الخبراء بدعوة الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية إلى ترشيح مستعرضين نظراء محتملين لدى أمانة التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. وسيُسّر شبكة المعهد الدولي للمحيطات أن تقدم الدعم للبرنامج بوضع معرفتنا وخبرتنا في خدمة التقييم.

المرفق الأول

قرار المنظمة الهيدروغرافية الدولية بشأن اللجان الهيدروغرافية الإقليمية

إنشاء لجان هيدروغرافية إقليمية

١ - تقرّر أن يقوم مكتب المنظمة الهيدروغرافية الدولية بتشجيع الدول الأعضاء التي تكون لها مصالح إقليمية مشتركة في ميدان جمع البيانات أو رسم الخرائط البحرية، على تشكيل لجان هيدروغرافية إقليمية للتعاون في الاضطلاع بالمسوح وغيرها من المشاريع. وباعتبار تلك اللجان جزءاً من المنظمة الهيدروغرافية الدولية، فإن عملها سيكون مكملًا لعمل المكتب.

٢ - وتمثل الغاية من اللجان الهيدروغرافية الإقليمية في أن توفر، عملاً بقرارات المنظمة الهيدروغرافية الدولية وتوصياتها، التنسيق الإقليمي فيما يتعلق بالمعلومات البحرية، والمسوح الهيدروغرافية، وإعداد الخرائط والوثائق البحرية، والتدريب، والتعاون التقني، ومشاريع بناء القدرات الهيدروغرافية. وينبغي لتلك اللجان أن تتمكن من تبادل المعلومات والتشاور بين الدوائر الهيدروغرافية المعنية. وينبغي أن تقوم اللجان المتجاورة جغرافياً بالاتصال فيما بينها.

٣ - وتُنشأ اللجان الهيدروغرافية الإقليمية على النحو السليم وتضطلع بأنشطة تنسجم وأهداف المنظمة الهيدروغرافية الدولية المبينة في المادة الثانية من اتفاقية المنظمة الهيدروغرافية الدولية ووفقاً لبرنامج عمل المنظمة الموافق عليه. وستكون المناطق الجغرافية لتلك اللجان بطبيعية الحال متطابقة مع مناطق الخرائط الدولية، وتعديل حسب الاقتضاء للوفاء بالمتطلبات الإقليمية والظروف الخاصة. وثمة أحكام خاصة تتعلق بالمنطقة ميم (أنتاركتيكا) نظراً لوضعها الخاص.

٤ - ويجوز أن تشمل عضوية اللجان الهيدروغرافية الإقليمية أعضاء كاملي العضوية، وأعضاء منتسبين ومراقبين، على أن تكون لديهم جميعاً الرغبة في الإسهام في سلامة الملاحة في ميادين الهيدروغرافيا، أو رسم الخرائط البحرية، أو المعلومات البحرية، أو التحذيرات الملاحية في المنطقة المعنية. وستقوم كل لجنة إقليمية على حدة بتحديد أدوار الأعضاء الكاملي العضوية، والأعضاء المنتسبين والمراقبين.

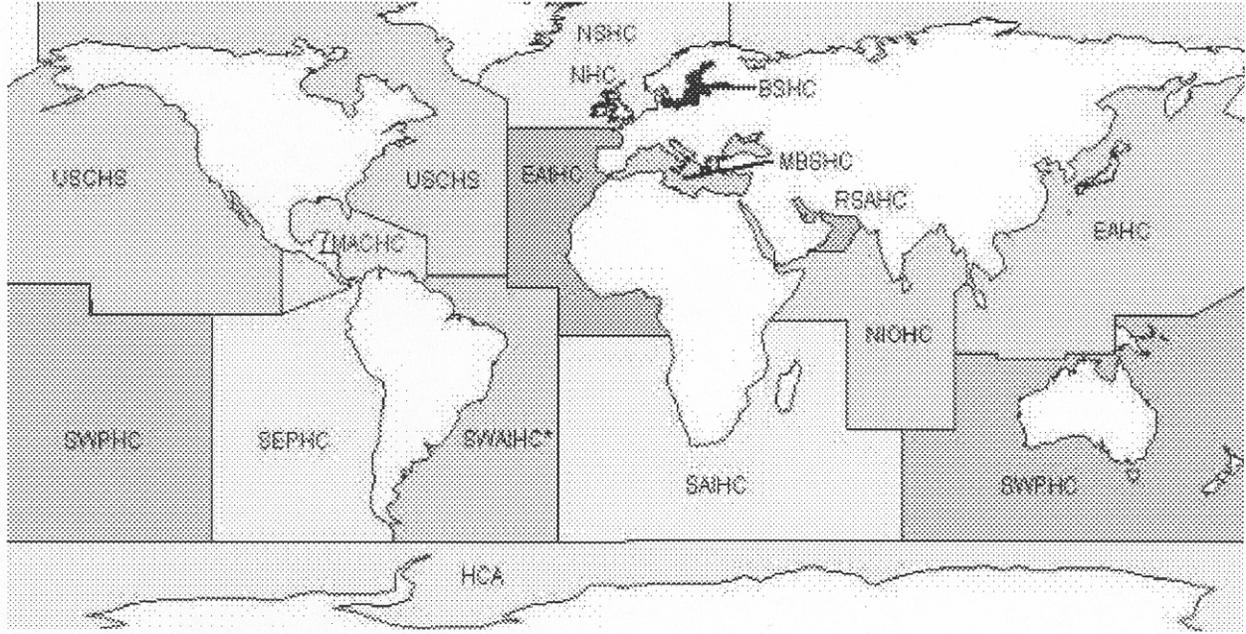
• يحتفظ بالعضوية الكاملة للدول الأعضاء في المنظمة الهيدروغرافية الدولية الواقعة في المنطقة والتي توقع النظام الأساسي للجنة الإقليمية

- تتاح العضوية بالانتساب للدول الأعضاء الأخرى في المنظمة الهيدروغرافية الدولية أو دول المنطقة غير الأعضاء في المنظمة، على أن تكون كلتا الفئتين موقعتين على النظام الأساسي للجنة الإقليمية
 - يجوز للجنة الإقليمية أن توجه الدعوة إلى الدول والمنظمات الدولية الأخرى الناشطة في المنطقة المعنية للمشاركة كمراقبين. وينبغي لكل لجنة على حدة وضع إجراءات الدعوة.
- ٥ - ويتفق أعضاء اللجان الإقليمية على لغات العمل التي ستستعملها اللجان هدفها هو كفاءة التخاطب على أفضل نحو بين المشاركين. وتوضع تقارير المنظمة الهيدروغرافية الدولية ووثائقها المتصلة بأنشطة اللجان الإقليمية بوحدة على الأقل من اللغات الرسمية للمنظمة. وتستعمل لغة واحدة من اللغات الرسمية للمنظمة في المراسلات مع المكتب.
- ٦ - وتوجه الدعوة إلى ممثل للمكتب لحضور اجتماعات اللجان الإقليمية.
- ٧ - وتقوم كل من اللجان الإقليمية بصورة منتظمة بتقييم القدرات والاحتياجات الهيدروغرافية داخل المنطقة التابعة لها.
- ٨ - ويقدم رؤساء اللجان الإقليمية تقارير إلى المؤتمر الهيدروغرافي الدولي عن أنشطة اللجان، والقدرات والمتطلبات الهيدروغرافية داخل منطقتهم، والخطط الموضوعة للمستقبل، والأهداف الرئيسية المتفق عليها التي تدعم مهام اللجان المفصلة ضمن برنامج عمل المنظمة الهيدروغرافية الدولية. كما يقدم رؤساء اللجان الإقليمية تقريراً سنوياً إلى مكتب المنظمة للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الرئيسية المتفق عليها في برنامج عمل المنظمة ويكون موجهاً للتوزيع العام. ويرسل رؤساء اللجان الإقليمية إلى المكتب أثناء الفترات الفاصلة بين دورات المؤتمر الهيدروغرافي الدولي، تقارير الدراسات أو غيرها من الأنشطة التي قد تعتبر محل اهتمام عام لدى جميع الدول الأعضاء في المنظمة وذلك من أجل التوزيع العام لتلك التقارير.

المرفق الثاني

اللجان الهيدروغرافية الإقليمية

تشجع المنظمة الهيدروغرافية الدولية إنشاء لجان هيدروغرافية إقليمية وتعرض مشورتها بشأن تشكيلها. وقد أنشئ ١٥ من تلك اللجان حتى الآن، وهي تجتمع في فترات منتظمة لمناقشة المسائل الهيدروغرافية التي تكون محط اهتمام متبادل.



اللجنة الهيدروغرافية لجنوب غرب المحيط الأطلسي (SWAHC): هذه اللجنة في طور الإنشاء. وسيجري نشر المعلومات ذات الصلة عن اللجنة واستكمالها بصورة منتظمة في موقع المنظمة الهيدروغرافية الدولية على الإنترنت فور إنشاء اللجنة رسمياً.

أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لبلدان الشمال الأوروبي (NHC): أيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا، النرويج.

أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لبحر الشمال (NSHC): ألمانيا، أيسلندا، بلجيكا، الدانمرك، السويد، فرنسا، النرويج، المملكة المتحدة، هولندا.

أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لشرق آسيا (EAHC): إندونيسيا، تايلند، جمهورية كوريا، الصين، سنغافورة، الفلبين، ماليزيا، اليابان.

- المراقبون: بروني دار السلام، كمبوديا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.
- أعضاء اللجنة الهيدروغرافية للولايات المتحدة وكندا (USCHC): كندا والولايات المتحدة.
- أعضاء اللجنة الهيدروغرافية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (MBSHC): الاتحاد الروسي، إسبانيا، أوكرانيا، إيطاليا، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، سلوفينيا، صربيا والجبل الأسود، فرنسا، قبرص، كرواتيا، مصر، المغرب، موناكو، اليونان.
- الأعضاء المنتسبون: إسرائيل، بلغاريا، جورجيا، رومانيا، مالطة، السلطة الفلسطينية.
- المراقبون: ألبانيا، ألمانيا، لبنان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، وشعبة الهندسة المعمارية البحرية وهندسة المحيطات والبيئة، والأكاديمية البحرية الدولية، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وبريمار (PRIMAR).
- أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لبحر البلطيق (BSHC): الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، بولندا، الدانمرك، السويد، فلندا.
- الأعضاء المنتسبون: لاتفيا، ليتوانيا.
- أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لشرق المحيط الأطلسي (EAHC): إسبانيا، البرتغال، فرنسا، المغرب، نيجيريا.
- الأعضاء المنتسبون: بنن، جمهورية الكونغو، الرأس الأخضر، السنغال، غينيا، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، موريتانيا.
- المراقبون: المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.
- أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لجنوب شرق المحيط الهادئ (SEPHC): إكوادور، بيرو، شيلي، كولومبيا.
- المراقبون: بنما.
- أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لجنوب غرب المحيط الهادئ (SWPHC): أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، تونغا، فرنسا، فيجي، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، الولايات المتحدة.
- أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (MACHC): ترينيداد وتوباغو، جامايكا، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا، كوبا، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة.

الأعضاء المنتسبون: بنما، غيانا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس.

أعضاء اللجنة الهيدروغرافية للجنوب الأفريقي والجزر الجنوبية (SAIHC): جمهورية جنوب أفريقيا، فرنسا، المملكة المتحدة، موزامبيق، النرويج.

الأعضاء المنتسبون: أنغولا، البرتغال، جمهورية تنزانيا المتحدة، سيشيل، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، ناميبيا.

أعضاء اللجنة الهيدروغرافية لشمال المحيط الهندي (NIOHC): بنغلاديش، تايلند، سري لانكا، المملكة المتحدة، ميانمار.

الأعضاء المنتسبون: سيشيل، فرنسا، الولايات المتحدة.

المراقبون: عمان، ماليزيا، المملكة العربية السعودية.

أعضاء اللجنة الهيدروغرافية للمنطقة البحرية التابعة للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (RSAHC): الإمارات العربية المتحدة، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، عمان، الكويت.

الأعضاء المنتسبون: قطر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

المراقبون: المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، دائرة الملاحة في الشرق الأوسط.

أعضاء اللجنة الهيدروغرافية المعنية بآنتاركتيكا والتابعة للمنظمة الهيدروغرافية الدولية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بولندا، بيرو، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، شيلي، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة، (الوكالة الوطنية للصور ورسم الخرائط، الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي)، اليابان، اليونان.

المراقبون: الاجتماع الاستشاري لمعاهدة أنتاركتيكا، مجلس مديري البرامج الوطنية لأنتاركتيكا، اللجنة الدائمة المعنية بالسوقيات والعمليات في أنتاركتيكا، الرابطة الدولية لمنظمي الرحلات إلى أنتاركتيكا، اللجنة العلمية للبحوث الخاصة بأنتاركتيكا، المنظمة البحرية الدولية، اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، الخريطة العامة لأعماق المحيطات، الخريطة الدولية لأعماق المحيط الجنوبي، المركز الدولي لبيانات القياسات الباثيمترية الرقمية التابع للمنظمة الهيدروغرافية الدولية، الشعبة الأسترالية المعنية بأنتاركتيكا، المعهد النيوزيلندي لأنتاركتيكا.